

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030

بقلم: د. بلقاسم زيتوني

نوفمبر 2025

جدول المحتويات

I.	المُقَدِّمة	5
II.	القيود والعوائق التي تُواجه النساء والفتيات في الوسط الريفي.	5
أ.	مواطن القوة	5
ب.	الفرص	6
ج.	مواطن الضعف	6
د.	التحديات	6
III.	الرؤية والأهداف والمحاور الاستراتيجية	7
3.1	المنهجية	7
3.3	المجالات الاستراتيجية	7
3.3.1	السياق والمبررات	7
3.3.2	الأهداف الاستراتيجية	8
IV.	خطة العمل الخاصة بتعديل مهام مجموعات التنمية الفلاحية النسائية (GDAF)	9

قائمة المختصرات

الوكالة الفرنسية للتنمية	AFD
الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	ANETI
وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	APIA
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	APII
الوكالة التونسية للتكوين المهني	ATFP
وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي	AVFA
البنك التونسي للتضامن	BTS
المنذوبية الجهوية للتنمية الفلاحية	CRDA
الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	ESS
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
مجموعة التنمية الفلاحية النسائية	GDAF
مؤسسة التمويل الصغير	IMF
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	ISIE
وزارة الشؤون الثقافية	MAC
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	MARHP
وزارة الشؤون الدينية	MAR
وزارة الشؤون الاجتماعية	MAS
وزارة البيئة	ME
وزارة التشغيل والتكوين المهني	MEFP
وزارة التجهيز والإسكان	MEH
وزارة الاقتصاد والتخطيط	MEP
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	MES
وزارة المالية	MF
وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	MFFEPA
وزارة الداخلية	MI
وزارة الصناعة والمناجم والطاقة	MIME
وزارة العدل	MJ
وزارة الشباب والرياضة	MJS
وزارة الصحة	MS
وزارة النقل	MT
وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي	MTC

منظمة غير حكومية	ONG
منظمة مجتمع مدني	OSC
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	ONU Femmes
محدّد-قابل للقياس-قابل للتحقيق-واقعي-محدّد زمنياً	SMART
الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري	UTAP
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	UTICA

I. المُقَدِّمَة

تتمثل إحدى الصعوبات التي تعرقل النهوض بالنساء والفتيات في الوسط الريفي في نقص إبراز الدور المنوط بهنّ الاضطلاع به في مسار التنمية المحليّة. فقد كانت النساء والفتيات على مر الزمن ضحية لرؤية مُقَيَّدة تحصرهن في دور إدارة هشاشة الفئات المهمشة بالاعتماد على آليات مساعدة بسيطة تفتقر إلى مسار توجيهي واضح. وتكتفي السلطات العمومية، بدعم من المنظمات الدولية، بتنفيذ تدابير ظرفية لمعالجة مشاكل محدّدة، من دون تنسيق أو إطار إستراتيجيّ جامع. وتهدف جميع البرامج والسياسات الحالية إلى تصحيح الاختلالات الوظيفية لدى هذه الفئة، من دون التطرّق إلى الأسباب الجذريّة لمواطن الانسداد. وفي الجوهر، تواجه النساء والفتيات في الوسط الريفي اختلالات هيكلية بسبب غياب استراتيجية تُرسّي مَنوال تنمية قوامه مؤسسات اقتصادية حقيقية تخلق الثروة وتوفّر مواطن الشغل وتدعم التماسك الاجتماعي.

يكن التحديّ الرئيسي في مواءمة النصوص القانونية والبرامج والمشاريع ومبادرات المجتمع المدني ضمن استراتيجية وطنية تُعزّز دور النساء والفتيات في الوسط الريفي باعتبارهنّ فاعلات رئيسيات في التنمية المحليّة. وبعيداً عن المبادرات الظرفية والمتناثرة، تُدعى السلطات العمومية إلى إطلاق مسارٍ وطنيٍّ لإرساء أسس النهوض بالنساء والفتيات في الوسط الريفي ضمن إستراتيجيةٍ وخطّة عملٍ مُحكمتين مُهيكلتين في أهدافٍ محدّدة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق واقعية ومحدّدة زمنياً (SMART) وبوسائل تنفيذٍ منسّقة.

تهدف هذه الدراسة، المُنجزة في إطار مشروع «تسريع التقدّم نحو التمكين الاقتصادي للنساء في الوسط الريفي في تونس»، في مرحلتها الأولى إلى إعداد تشخيصٍ لواقع النساء والفتيات الناشطات في الوسط الريفي. وذلك من خلال تقديم صورةٍ عن أوضاعهنّ الحالية من أجل رصد القيود القائمة في مختلف الأطر وإبراز الفرص التي تُمكن، على المدى المنظور، من إرساء إستراتيجيةٍ مستدامةٍ للنهوض بهؤلاء الفاعلات.

تتمثل المرحلة الثانية من الدراسة في صياغة استراتيجيةٍ للنهوض بالنساء والفتيات في الوسط الريفي، تشمل الرؤية والمحاور الاستراتيجية والأهداف المحدّدة وحرمة الأنشطة ومبادئ تنفيذ كلّ نشاطٍ والجدول الزمنيّ للتنفيذ والميزانية التقديرية لكلّ نشاط.

مع التذكير بأنّ التوجّهات الاستراتيجية والأهداف المقترحة تستند أيضاً إلى التعليقات والتحليلات النقديّة للتشخيص المُنجز.

II. القيود والعوائق التي تُواجه النساء والفتيات في الوسط الريفي.

يرد فيما يلي مُلخّص لأبرز القيود والعوائق التي تمّ تحديدها لدى النساء والفتيات الناشطات في الوسط الريفي، استناداً إلى التحليل التشخيصي المُنجز مع عيّنةٍ من النساء والفتيات في ثماني ولايات (سليانة وبن عروس ومنوبة وزغوان والمهدية وقفصة ونوزر وسيدي بوزيد):

أ. مواطن القوة

- **التزام سياسي قوي:** تظّل تونس بلدًا رائدًا في مجال حقوق المرأة، بإطارٍ تشريعيّ متقدّم (دستور 2022، والقانون عدد 58 لسنة 2017). غير أنّ إجابات النساء والفتيات في الوسط الريفي المشمولات بالدراسة تُبيّن محدودية معرفتهنّ بحقوقهنّ، وهو ما يُبرز ضرورة تعزيز حملات التحسيس والتعريف بهذه الحقوق.
- **توفر البنية التحتية الأساسية في بعض المناطق:** توجد في عددٍ من المعتمديات طرقاتٍ ومراكزٍ صحيّةٍ ومدارسٍ ورياض أطفال، بما يُحسّن قابلية التنقل والاندماج الاجتماعي، ولا سيّما في المناطق القريبة من المراكز الحضرية (على غرار سجان أو مدينة سيدي بوزيد).
- **البرامج والمشاريع الناجحة على الصعيد المحلي:** تستفيد بعض النساء فعلاً من مشاريع تربية النحل ومن تعاونياتٍ فلاحيةٍ أو من دورات تكوينٍ في ترميم المنتجات المحليّة، كما هو الحال في سليانة أو باجة.

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

- شبكة ديناميكية لمنظمات المجتمع المدني المحلية: تُشارك الجمعيات المحلية بصورة نشطة في زيادة مستوى الوعي ودعم ريادة الأعمال النسائية، بل وأحياناً تقديم الدعم النفسي والاجتماعي. وغالباً ما يُنظر إليها بصورة إيجابية أكثر من المؤسسات العمومية.

ب. الفرص

- الشراكات التي يتعين تعزيزها: لا يزال اهتمام الجهات الفاعلة الدولية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الفرنسية للتنمية، وغيرها) مرتفعاً، ولا سيما بالمشاريع التي تتركز على المرونة المناخية والفلاحة المستدامة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويُمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون حلقة وصل فعّالة.
- تعبئة التمويلات المستهدفة: يكشف المسح عن طلب مرتفع على القروض الصُغرى والمنح. وتتوفر إمكانات كبيرة لهيكلية برامج تمويل مُبسّطة وملائمة.
- دمج المرأة في ديناميكيات التحول البيئي والرقمي: تهتم بعض النساء بالتحول الرقمي (المبيعات عبر الإنترنت والتعلم عن بُعد). ويُعد تطوير المنصات الريفية الرقمية وسيلة واعدة.
- توسيع نطاق التعليم غير الرسمي: يتزايد الطلب على محور أمية لدى الكبار والتكوين العملي (الخيطة وتجهيز الأغذية والحرف اليدوية)، خاصة لدى الشابات المتزوجات.

ج. مواطن الضعف

- ضعف التمكين الحقيقي على الرغم من الجهود السياسية: تُرى أغلبية النساء والفتيات في الوسط الريفي اللواتي شملهن المسح أنّهن في حالة تبعية اقتصادية، ويعود ذلك غالباً إلى الزواج، أو ضعف السيطرة على الأرض وحقوق الانتفاع بها، أو قلة الفرص المتاحة.
- استمرار المعايير الأبوية: لا يزال توزيع الأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال يحد من نفاذ النساء إلى التعليم والقروض والتكوين. وغالباً ما تظل المرأة محصورة في الفضاء المنزلي حتى عندما تعمل في الضيعة/المزارع العائلية.
- مشاكل النفاذ إلى المعلومات والخدمات: يحدّ نقص الإلمام بالبرامج القائمة وضعف الاتصال الرقمي من إمكانيات النفاذ إلى المراقبة والدعم المتاحين.
- غياب آلية المتابعة المحلية: تفتقر المشاريع العمومية والخاصة إلى الآليات التقييم التشاركية، مما يحد من تكيفها مع الواقع المحلي ومن استدامة المبادرات.
- هيمنة الاقتصاد غير المنظم: تزاوّل غالبية النساء أنشطة مُدرة للدخل من دون تصريح أو حماية وفي ظروف شديدة الهشاشة (على غرار الجمع/الالتقاط والعمل اليومي في القطاع الفلاحي).
- نقص التنسيق الجهوي: يؤدي الافتقار إلى التآزر بين الوزارات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني إلى إجراءات مخصصة لا تندمج في مقاربة جهوية متماسكة.

د. التهديدات

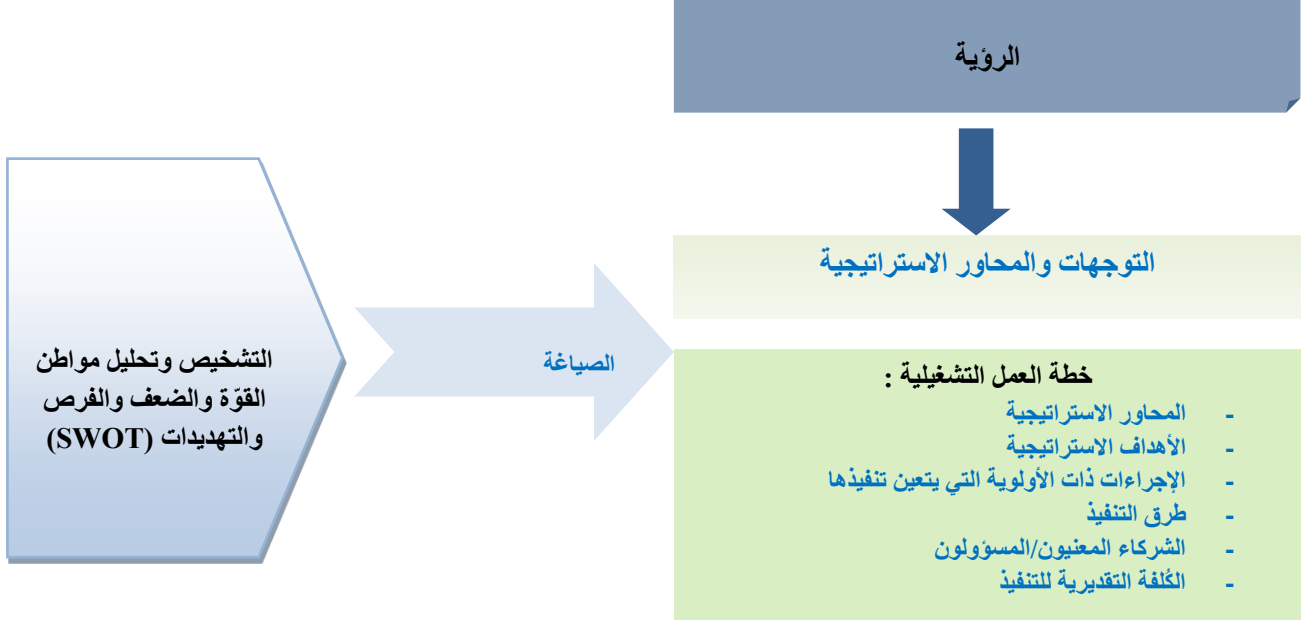
- عدم الاستقرار المؤسسي والإداري: أشارت بعض النساء اللاتي تمت مقابلتهن إلى فقدان الثقة في المؤسسات، والتي اعتبرتها بطيئة أو لا يمكن النفاذ إليها.
- تزايد حدة تغيير المناخ: أثّرت المخاطر المناخية (الجفاف والحرائق ونقص المياه) بالفعل على المحاصيل الغذائية ودخل النساء والفتيات في الوسط الريفي، خاصة في مناطق مثل القصرين والكاف.
- القوالب النمطية المستمرة: على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة مستوى الوعي، فلا يزال يُنظر إلى المرأة في الوسط الريفي على أنها "مساعدة" أو "عاملة" في مزرعة الأسرة، ونادراً ما تكون مديرة أو رائدة أعمال.

III. الرؤية والأهداف والمحاور الاستراتيجية

3.1 المنهجية

تتمثل المنهجية المستخدمة في إعداد الاستراتيجية فيما يلي:

- الأخذ بعين الاعتبار النتائج المنبثقة عن التشخيص التي تم تقديمها في المرحلة الأولى من هذه الدراسة.
- جمع آراء النساء الفاعلات من خلال تبادل وجهات النظر مع النساء والفتيات على المستوى الجهوي والمحلي.
- إرساء الخطوط العريضة للاستراتيجية مع عرض المحاور الاستراتيجية التي سيتم تطويرها وتحديد النتائج التي سيتم تحقيقها وخطه العمل المحددة للأنشطة التي سيتم تنفيذها من أجل بلوغ الأهداف المنشودة من الاستراتيجية.



3.2 الرؤية :

يُمكننا، من خلال استشراف أفقٍ زمنيٍّ يمتدّ لعشر سنواتٍ قادمة، رسمُ تصوّرٍ مثاليٍّ وواقعيٍّ لواقعِ النساءِ والفتياتِ الناشطاتِ في الوسطِ الريفي:

بحلول عام 2030، تُعترف بالنساء والفتيات الشابات في الوسط الريفي بوصفهنّ جهات فاعلة مركزية في التنمية المحلية والوطنية، ويسهمنّ بفاعلية في التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في مناطقهنّ. فبالإضافة إلى مشاركتهنّ في هياكل رسمية مثل مجامع التنمية الفلاحية للنساء (GDFA) أو التعاونيات النسائية، فإنهن يضطلعنّ بدورٍ ريادي في الحوكمة المحلية، ويتمنّعنّ بنفاذٍ منصف إلى الموارد الإنتاجية والأسواق، ويتملكنّ المهارات التقنية والريادية والرقمية، وبيتنكرنّ حلولاً لمجابهة تحديات التغيّر المناخي والتنمية المستدامة. ومن خلال انخراطهنّ الفردي والجماعي، فإنهن يُسهمنّ في بروز أقطابٍ ترابية حقيقية للتعاون، قائمة على التضامن والإدماج، تتحوّل إلى فضاءات للازدهار والسمود والإشعاع الثقافي والرفاه الاجتماعي لفائدة مختلف مكونات المجتمع، وبذلك يُضغنّ تمكين النساء والفتيات في الوسط الريفي في صميم الازدهار والعدالة الاجتماعية في تونس.

3.3 المجالات الاستراتيجية

3.3.1 السياق والمبررات

تضطلع النساء والفتيات في الوسط الريفي بدور محوري في التنمية الفلاحية والاجتماعية والاقتصادية في تونس. إلا أنهم لا يزلن يواجهن العديد من التحديات، من بينها محدودية النفاذ إلى الموارد، والتهميش الاقتصادي، والهشاشة الوظيفية، وضعف

خطة العمل الاستراتيجية للمتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

النفاز إلى الخدمات الأساسية، والمشاركة المحدودة في صنع القرار. وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية وضمان حقوقهم الأساسية.

3.3.2 الأهداف الاستراتيجية

يتطلب خروج النساء والفتيات في الوسط الريفي من حالة الهشاشة، وتقديم حلول للبطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي، الانخراط في استراتيجية وطنية متكاملة ذات أهداف واضحة وآليات تنفيذ منسقة.

1. تحسين النفاذ إلى الموارد والأسواق الاقتصادية والمالية
2. تعزيز قدرات ومهارات النساء والفتيات في الوسط الريفي
3. تحسين النفاذ المُنصف إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية
4. تمكين النساء والفتيات في الوسط الريفي، وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة، وضمان حقوقهن وتمتين حمايتهن من جميع أشكال التمييز وعدم المساواة.
5. ضمان حوكمة ناجعة وشاملة لتنفيذ الإصلاحات، وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة، وتحسين آليات الرصد والتقييم، وضمان الشفافية.

3.3.3 المحاور الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية

تقوم الاستراتيجية على ستة محاور استراتيجية تضم 25 إجراءً تنفيذياً بُغية تحقيق هذه الأهداف.

- 1) يتمثل المحور الأول في تحسين النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والمالية والأسواق.
- 2) يتعلّق المحور الثاني بخطة للتكوين وتعزيز القدرات والمهارات.
- 3) يتعلّق المحور الثالث بضمان النفاذ المُنصف إلى الخدمات الأساسية.
- 4) يتمثل المحور الرابع هي تعزيز مشاركة المرأة في الوسط الريفي وقيادتها في الحوكمة المحلية.
- 5) يتجسد المحور الاستراتيجي الخامس في تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي.
- 6) يُحدد المحور السادس نظام الحوكمة وتنفيذ الإصلاحات.

المحور 1: النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والمالية والأسواق

- تسهيل النفاذ المُنصف إلى القروض والتمويل المناسبين (القروض الصغرى والمنح وصناديق الاستثمار).
- تشجيع بعث التعاونيات والمشاريع المدرة للدخل.
- تعزيز دعم ريادة الأعمال للنساء والفتيات في الوسط الريفي. (الزراعة المستدامة والاقتصاد الأخضر والأزرق والاقتصاد الدائري...).
- تطوير قنوات التسويق وآليات التوسيم للمنتجات المحلية.

المحور 2: تكوين النساء والفتيات في الوسط الريفي وبناء قدراتهن

- إرساء برامج تكوينية تقنية وريادية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات النساء والفتيات في الوسط الريفي.
- تطوير التعليم الرقمي والبدء في التقنيات الزراعية وغير الزراعية الجديدة...
- تشجيع التكوين على التصرف المالي والإداري للمشاريع.
- إحداث مراكز دعم وإرشاد على المستوى الإقليمي وتطوير المراكز القائمة.

المحور 3: النفاذ المُنصف إلى الخدمات الأساسية

- تحسين النفاذ إلى الرعاية الصحية (صحة الأم والصحة الإنجابية، إلخ)
- تحسين البنية التحتية للنقل والخدمات في المناطق الريفية المعزولة.
- ضمان المساواة في النفاذ إلى التعليم الجيد للفتيات في الوسط الريفي.

خطة العمل الاستراتيجية للمتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

- تطوير هياكل وخدمات رعاية للأشخاص الذين تتعهد بهم النساء، بما يُسهم في تيسير إدماجهنّ في سوق الشغل.
- ضمان النفاذ المنصف إلى السكن اللائق وإلى الخدمات الثقافية والترفيهية.
- ضمان النفاذ المنصف إلى التغطية الاجتماعية.

المحور 4: مشاركة النساء والفتيات في الوسط الريفي وقيادتهنّ

- تشجيع انخراط المرأة في هياكل الحوكمة المحلية (البلديات والمجالس الجهوية والجمعيات).
- توعية النساء والفتيات في الوسط الريفي بأهمية القيادة النسائية في الوسط الريفي.
- إحداث منصات للتبادل حول حقوق النساء والفتيات في الوسط الريفي وحول القيادة النسائية.
- زيادة وعي صنّاع القرار والمجتمع المدني بأهمية القيادة النسائية في الوسط الريفي.

المحور 5: الإطار القانوني والمؤسسي

- تعزيز تطبيق القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة في الوسط الريفية.
- ملاءمة الأطر التنظيمية بما يسهّل نفاذ النساء إلى الموارد بشكل أفضل.
- تكثيف مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة في الوسط الريفي.
- إرساء منظومة مُنظمة للرصد والتقييم للسياسات العمومية لفائدة النساء في الوسط الريفي.

المحور 6: الحوكمة وتنفيذ الإصلاحات

- التعاون بين الوزارات المعنية (الفلاحة والمرأة والتنمية والصحة والتعليم، والتكوين والتشغيل).
- إقامة شراكات مع المؤسسات المالية للحصول على التمويل المناسب.
- الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص، والشركاء التقنيين والماليين الدوليين، ووكالات التنمية في دعم المشاريع النسائية في الوسط الريفي ومرافقتها.

IV. خُطة العمل الخاصة بتعديل مهام مجموعات التنمية الفلاحية النسائية (GDAF)

صُممت خطة العمل هذه لتكون بمثابة "تمرين" تشاركي لتنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى النهوض بالنساء والفتيات في الوسط الريفي. ومن جهته، يستجيب هذا «التمرين» التشاركي لانشغالات النساء والفتيات في الوسط الريفي، المُستخلصة خلال جلسات التشاور، ويُثمن مختلف المكتسبات الموثقة في إطار خبراتهنّ المُعاشة. كما يهدف إلى تسليط الضوء على مختلف العراقيل الموضوعية، قانونية كانت أم منهجية أم مؤسسية، بغية توجيه الإدارة إلى تحسين إطار تدخلها، بما ينسجم مع أهداف التنمية المحلية.

تُبرز خُطة العمل، استنادًا إلى المحاور المشار إليها، الأنشطة والإجراءات الممكنة المُقدّمة على سبيل الاستئناس، كما تُحدّد المؤسسات والجهات المُحتمل أن تُوفّر الدّعم أو المساعدة لتنفيذ تلك المحاور، وذلك أيضًا على سبيل الاستئناس، مع التأكيد على أهمية حشد الجهود وتوحيد النوايا الحسنة حول مشروع تعزيز قدرات النساء والفتيات.

الإجراءات ذات الأولوية	طرق التنفيذ	الجهة المسؤولة / الشركاء المعيّنون/المسؤولون	الجدول الزمني
المحور الاستراتيجي 1 : النفاذ المُنصف إلى الموارد الاقتصادية والمالية والأسواق			
الهدف الاستراتيجي: تحسين النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والمالية			
أ 1 : تسهيل النفاذ المُنصف إلى القروض والتمويل المناسبين (القروض الصغرى والمنح وصناديق الاستثمار).	<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة المستفيدين في مجالات التالية: • إعداد ملقّات التمويل (خطط أعمال مبسّطة، والمؤيّدات/المستندات المطلوبة، إلخ). • التفاوض على شروط القروض (سعر الفائدة والمُدّة وشروط السداد). - المناصرة لدى المؤسسات من أجل اعتماد معايير أهلية أكثر مرونة لصالح المرأة في الوسط الريفي (عدم وجود ضمانات، عدم توفر سجل بنكي، إلخ). - إرساء منظومة تمويل بديلة تضمن قدرة تنافسية (مثل معدلات الفائدة وغيرها)، وتمنح الأولوية للابتكار وإدماج مقاربة التغيّر المناخي. - ضمان التكامل بين الاعتمادات الميزانية والمنح المسندة إلى النساء والفتيات في الوسط الريفي. 	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة السياحة – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي</p> <p>الديوان الوطني للصناعات التقليدية – البريد التونسي</p> <p>مؤسّسات التمويل الصغير – بنك التضامن التونسي (BTS)</p>	المدى القصير والمتوسط
أ 2 : تشجيع بعث التعاونيات والمشاريع المدرة للدخل.	<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم اجتماعات محلية لزيادة الوعي بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومزايا التعاونيات. - إبراز تجارب النجاح والممارسات الفضلى (الفردية أو التعاونية القائمة والتي تقودها النساء). - توثيق أساليب الإنتاج التقليدية والخصوصيات المحلية، وضمان نقل المعارف والخبرات الحرفية. - تشريك القيادات المحلية والجمعيات النسائية وهايكال الدعم في مبادرات التعبئة. 	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة السياحة</p> <p>(الديوان الوطني للصناعات التقليدية)</p>	المدى القصير والمتوسط
أ 3 : تعزيز دعم ريادة الأعمال للنساء والفتيات في الوسط الريفي (الزراعة الأعمال).	<ul style="list-style-type: none"> - إجراء تشخيص تشاركي لتحديد العقبات والفرص واحتياجات المرافقة في مجال ريادة الأعمال. 	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة البيئة – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة الصناعة –</p>	المدى القصير والمتوسط

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
	وزارة السياحة – وزارة الاقتصاد والتخطيط (الإدارة العامة للتنمية الجهوية) وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية – وكالة النهوض بالصناعة والابتكار – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل – وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي – الديوان الوطني للصناعات التقليدية	- تعزيز قدرات ومهارات النساء والفتيات في الوسط الريفي (النساء ربّات الاستغاليات الفلاحية، المزارعات المعيشيات، الحرفيات، الشابات الحاصلات على شهادات جامعية، وغيرهن). - دعم مشاريع تثمين وتحويل المنتجات المحلية (التحويل، تحليل الجودة، منح الشهادات، وضع العلامات المميّزة، وغيرها).	المستدامة والاقتصاد الأخضر والأزرق والاقتصاد الدائري...).
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن الشركاء: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة السياحة وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي الديوان الوطني للصناعات التقليدية	- إعداد رسم خرائط للمنتجات المحلية الموجودة (الفلاحية، والحرفية، والغذائية الزراعية، وغيرها). - اختيار المنتجات التي من المحتمل أن تلبي الطلب المحلي أو الوطني أو الدولي، مع إمكانية التوسيم (المنتجات المحلية، والدراية الفنية التقليدية، والمنتجات العضوية، وما إلى ذلك). - إعداد خطة اتصال تُبرز قيمة المنتجات، بما في ذلك أساليب الإنتاج التقليدية والمعارف والخبرات الحرفية، والخصوصيات المحلية، وعمليات التسويق.	أ 4 : تطوير قنوات التسويق وآليات التوسيم للمنتجات المحلية.
المحور الاستراتيجي 2: تكوين النساء والفتيات في الوسط الريفي وبناء قدراتهن			
الهدف الاستراتيجي: تعزيز مهارات النساء في الوسط الريفي وتوفير دورات تكوينية لهن			
	الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن الشركاء: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي – وزارة الشؤون الاجتماعية (مراكز	- التشخيص التشاركي للمهارات والاحتياجات. - تحديد القطاعات الواعدة والمشاريع المحتملة. - إعداد وحدات تكوينية مُصمّمة بما يتلاءم مع احتياجات النساء والفتيات في الوسط الريفي، بما في ذلك ذوات الاحتياجات المحددة (تقنية، تسيير، رقمية، وغيرها). - تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل تُسلط الضوء على المقاربات الجديدة التي تستجيب لاحتياجات النساء والفتيات في الوسط الريفي (تدريب المدربين، دورات متخصصة، التسيير المالي، النفاذ إلى القروض...).	أ 1 : إرساء برامج تكوينية تقنية وريادية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات النساء والفتيات في الوسط الريفي.

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعيّنون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
المدى القصير والمتوسط	الدفاع والإدماج الاجتماعي) – وزارة التشغيل والتكوين المهني – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل – الوكالة التونسية للتكوين المهني (مراكز تكوين الفتيات في الوسط الريفي – 14 مركزاً) وزارة الصناعة (مراكز الأعمال) وزارة السياحة (الديوان الوطني للصناعات التقليدية) – وزارة الاقتصاد والتخطيط (الإدارة العامة للتنمية الجهوية) منظمة غير حكومية	- إرساء مسار للمرافقة والرصد والتقييم لمرحل ما بعد التكوين (التوجيه والمتابعة). - إعداد أدوات ووسائل بيداغوجية (وحدات، أدلة، وغيرها). - التشبيك والشراكات مع هيكل الدعم المختلفة	
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: وزارة تكنولوجيا الاتصال الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – وزارة البيئة – وزارة التعليم العالي – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وكالة النهوض بالصناعة والابتكار – وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية – وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وزارة الصحة – وزارة الصناعة (مراكز الأعمال) وزارة الشؤون الثقافية – منظمة غير حكومية	- إجراء تشخيص تشاركي لتقييم مستوى المعرفة الرقمية لدى المستفيدين واحتياجاتهم الخاصة. - تحديد الحواجز التي تعيق النفاذ إلى التكنولوجيات: الاجتماعية، والاقتصادية، وضعف الربط، والبنية التحتية، والمعدات، واللغة... - إرساء برنامج تكوين حول استعمال التكنولوجيات الرقمية (الذكاء الاصطناعي، روبوتات المحادثة...) والأمن الرقمي. - تنظيم حملات إعلام وتوعية مجتمعية حول استخدام التكنولوجيات الرقمية.	أ 2 : تطوير التعليم الرقمي والبدء في التقنيات الزراعية وغير الزراعية الجديدة.
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: MEFP	- تحديد الاحتياجات ومستويات الكفاءات في التسيير المالي والإداري للمشاريع.	

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
	<p>الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة المالية</p> <p>البنك المركزي الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل – هيكل التمويل</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تصميم برامج تكوينية متناسبة مع المستوى التعليمي للمستفيدين بلغة يسهل فهمها (اللهجة العربية الدارجة) وموضحة. - تنظيم أنشطة الإعلام مع المؤسسات الشريكة لتقديم آليات المرافقة بها. 	<p>أ 3 : تشجيع التكوين على التصرف المالي والإداري للمشاريع.</p>
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة الاقتصاد والتخطيط – وزارة الشؤون الثقافية – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة الشباب والرياضة – وزارة السياحة (الديوان الوطني للصناعات التقليدية) – وزارة الصناعة – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل – وكالة النهوض بالصناعة والابتكار – وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية – وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي – هيكل التمويل.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - نمذجة وإقامة فضاءات للدعم والتكوين والتسويق (الإطار القانوني / البنى التحتية: تهيئة الفضاءات وتجهيزها بمعدات حديثة / الخدمات المندمجة: الإعلام، التوجيه، التكوين...) - إرساء شراكات: لجان جهوية، تعاون مع الجامعات، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص... - ضمان الاستدامة: الرصد والتقييم والتمويل والرسملة والتعميم على المستوى الوطني. 	<p>أ 4 : إحداث مراكز دعم وإرشاد على المستوى الإقليمي وتطوير المراكز القائمة.</p>
المحور الاستراتيجي 3: النفاذ المُنصف إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية			
الهدف الاستراتيجي: تحسين النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية			
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الصحة</p> <p>الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – وزارة النقل – وزارة التجهيز</p>	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد خارطة تشاركية للاحتياجات والمناطق البيضاء صحياً (المحرومة من الخدمات الصحية). 	

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
	والإسكان – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري – المنظمات غير الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز الهياكل المحلية: خلايا الإنصات القانوني، ودعم مراكز الصحة الأساسية، وقاعات الولادة. - النفاذ إلى الخدمات الصحية المتنقلة: وحدات صحية جوّالة موجهة للمناطق المعزولة (استشارات، تقصّي، تلقيح، تنظيم الأسرة...). - زيادة الوعي: حملات التوعية الإعلامية والتثقيف الصحي، وحملات التوعية من الباب إلى الباب. 	أ 1 : تحسين النفاذ إلى الرعاية الصحية (صحة الأم والصحة الإنجابية، إلخ)
المدى القصير والمتوسط	وزارة النقل (MT) – وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ (MFFEPA) – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (MARHP) – منظمات غير حكومية (ONG) الجهة المسؤولة: وزارة التجهيز الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ – وزارة النقل – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة المالية	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد دراسة تشاركية لتحديد ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • المناطق الأكثر عزلة وضعفاً في التغطية بشبكات النقل (التنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان لتحديد أكثر المناطق عزلة، بهدف تقليص الكلفة وربح الوقت). • مسارات النساء المتكررة (نحو مراكز الصحة، والأسواق، ومراكز التكوين، والمدارس...). • القيود المحددة: الجداول الزمنية والسلامة والتكاليف وإمكانية نفاذ النساء الحوامل أو النساء اللاتي لديهن أطفال. - القيود المحددة: الجداول الزمنية والسلامة والتكاليف وإمكانية نفاذ النساء الحوامل أو النساء اللاتي لديهن أطفال. - إرساء خدمات نقل مرنة وصغيرة الحجم، تتلاءم مع الخصوصيات المحلية. - التهيئة المندمجة للمسالك الريفية. 	أ 2 : تحسين البنية التحتية للنقل والخدمات في المناطق الريفية المعزولة.

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: وزارة التربية الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – وزارة النقل – وزارة التجهيز والإسكان – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة الصحة – وزارة الشؤون الاجتماعية – المنظمات غير الحكومية وزارة الشؤون الثقافية – وزارة الشباب والرياضة – وسائل الإعلام	تحديد العوائق وعوامل الانقطاع المدرسي: بُعد المسافة، الفقر، الأعباء العائلية، الزواج المبكر، غياب البنى التحتية الملائمة. - رسم خرائط للمناطق ذات الأولوية: المناطق ذات النسب المرتفعة من الانقطاع المدرسي لدى الفتيات، وارتفاع معدلات الأمية في صفوف النساء، والمدارس في المناطق الريفية ذات الخدمات الضعيفة أو التجهيزات المحدودة... - تطوير وتنفيذ الحلول المناسبة	أ 3 : ضمان المساواة في النفاذ إلى التعليم الجيد للفتيات في الوسط الريفي.
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن الشركاء: وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة التربية – وزارة التعليم العالي – وزارة الصحة – وزارة الاقتصاد والتخطيط – الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري – وزارة التجهيز والإسكان – البلديات – المنظمات غير الحكومية	- تحديد المناطق الريفية ذات الطلب المرتفع على هياكل الاستقبال، وتقييم النماذج القائمة (دور الحضانه، رياض الأطفال، الحضانات غير الرسمية، وغيرها). - تحديد النساء المعنيات (طالبات الشغل، العاملات الفلاحيات، الحرفيات، رائدات الأعمال...). - اقتراح واعتماد نماذج مرنة وذات كلفة محدودة (دور حضانه مجتمعية تُسبّر بها جمعيات محلية، هياكل متنقلة أو جوّالة موجهة للمناطق المعزولة، وغيرها).	أ 4 : تطوير بُنى استقبال وخدمات رعاية موجهة للأشخاص التابعين (الطفولة المبكرة، كبار السن، الأشخاص ذوو الإعاقة...) بما يسهم في تيسير إدماج النساء في سوق الشغل.
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: وزارة التجهيز والإسكان – وزارة الشؤون الثقافية الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – وزارة الاقتصاد والتخطيط – وزارة المالية – وزارة الشباب والرياضة – وزارة الشؤون الاجتماعية – الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري –	-حصر المساكن البدائية وغير اللائقة. -إزالة المساكن البدائية وغير اللائقة واستبدالها وإعادة تأهيلها -رسم خرائط المؤسسات والوحدات الثقافية والترفيهية المتنقلة في الوسط الريفي.	أ 5: ضمان النفاذ المنصف إلى السكن اللائق وإلى الخدمات الثقافية والترفيهية.

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعيّنون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
	البلديات – وسائل الإعلام – المنظمات غير الحكومية	-توسيع نطاق المؤسسات والوحدات الثقافية والترفيهية المتنقلة لتشمل جميع المناطق الريفية والنائية.	
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: MAS الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة المالية	- تنظيم حملات تحسيسية وإعلامية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفائدة النساء والفتيات في الوسط الريفي والعملات في القطاع الفلاحي. -مرافقة وتأطير النساء والفتيات في الوسط الريفي من أجل الانتفاع بأنظمة الضمان الاجتماعي والتسجيل فيها.	أ 6 : ضمان النفاذ المنصف إلى التغطية الاجتماعية.
المحور 4: مشاركة النساء والفتيات في الوسط الريفي وقيادتهنّ			
الهدف الاستراتيجي: دعم مشاركة المرأة في الوسط الريفي في الحوكمة على الصعيدين المحلي والوطني			
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: ISIE الشركاء: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن – وزارة الداخلية – رئاسة الحكومة – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة الشؤون الثقافية – المنظمات غير الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> • التشخيص التشاركي: قياس مستوى مشاركة النساء والفتيات في هياكل الحوكمة المحلية حالياً، وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف. • التعبئة المجتمعية: حملات إعلامية وتوعوية حول أهمية المشاركة الفعّالة للنساء والفتيات في هياكل الحوكمة المحلية • التمكين: إبراز نماذج لنساء قياديات محليات (شهادات وقصص نجاح) وإبراز انخراطهن في مسار التنمية المحلية. • دعم قنوات الاتصال المحلية: الإذاعات المحلية، المسرح التشاركي، الحوارات المجتمعية، لقاءات المقاهي الحوارية، الورشات المواطنة، ووسائل التواصل الاجتماعي. 	أ 1 : تشجيع انخراط المرأة في هياكل الحوكمة المحلية (البلديات والمجالس الجهوية والجمعيات).
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	تحديد القيادات: صنّاع القرار (محلّيون، جهويّون، ووطنيّون)، منظمات المجتمع المدني، الجمعيات، ووسائل الإعلام. دراسة: تمثّلات القيادة النسائية، ومواطن المقاومة، وعوامل الدفع.	

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
	<p>الشركاء: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة الشباب والرياضة – وزارة الشؤون الثقافية – وزارة الصناعة (مراكز الأعمال) – وزارة السياحة (الديوان الوطني للصناعات التقليدية) – وزارة التشغيل والتكوين المهني (مكاتب التشغيل) – الوكالة التونسية للتكوين المهني – الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل</p> <p>وسائل الإعلام -منظمة مجتمع مدني - هياكل التمويل - منظمة غير حكومية</p>	<p>التممين: الممارسات الفضلى (منتخبات، مديرات للتعاونيات، منسوبات).</p> <p>حملات وطنية/جهوية: ملصقات، إذاعة/تلفزة، فيديوهات، بودكاست، وشهادات لنساء قيادات.</p> <p>التعبئة: قوافل ريفية، واستخدام المساجد كفضاءات لزيادة الوعي.</p> <p>التواصل: استخدام وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي + الأدوات التي يسهل النفاذ إليها (الأدلة ومقاطع الفيديو والبودكاست ومنصات التبادل الرقمي، إلخ).</p>	<p>أ 2: توعية النساء والفتيات في المناطق الريفية بأهمية القيادة النسائية في الوسط الريفي.</p>
المحور الاستراتيجية 5: الإطار القانوني والمؤسسي			
الهدف الاستراتيجي: إرساء إطار قانوني ومؤسسي مواتٍ للمساواة بين الجنسين			
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء:</p> <p>وزارة العدل – وزارة الداخلية – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة الصحة – وزارة الشباب والرياضة – وزارة الشؤون الثقافية – وزارة التربية – وزارة التعليم العالي – وزارة الشؤون الدينية – وسائل الإعلام – المنظمات غير الحكومية – منظمات المجتمع المدني المتخصصة في حقوق النساء</p>	<p>إجراء تحليل تشاركي للقوانين والمراسيم والسياسات العمومية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضمان مواءمة القوانين الحالية مع الممارسة والخصائص المحددة للمناطق الريفية. - إرساء وحدات متنقلة (قانونية وأمنية واجتماعية) (حافلة أو مركز متنقل). - تحسين إمكانية نفاذ المرأة في الوسط الريفي إلى العدالة والمعلومات القانونية - رسم خرائط الجهات الفاعلة المؤسسية ذات الصلة (العدالة والأمن والحكومة المحلية والشؤون الاجتماعية). - تحديد العوائق التي تحول دون تمتع المرأة في الوسط الريفي بحقوقها (نقص المعرفة والحواجز الثقافية وبعُد المسافات والتكاليف، وما إلى ذلك). 	<p>أ 1: تعزيز تطبيق القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة في الوسط الريفي.</p>

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعيّنون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: مجلس نواب الشعب – وزارة العدل – وزارة الداخلية – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة المالية – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة الشباب والرياضة – المنظمات غير الحكومية – منظمات المجتمع المدني المتخصصة في حقوق النساء</p> <p>مراكز البحوث والمرصد الوطنية – الوحدات البحثية الجامعية (الكريديف، مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية، المرصد الوطني للشباب ...)</p>	<p>إجراء تشخيص قانوني (القانون العقاري ومجلة الأحوال الشخصية والتشريعات المتعلقة بالمساعدات العمومية وأنظمة الميراث، وما إلى ذلك).</p> <p>إعداد إحصائيات متعلقة بالنساء ذوات الاستغاليات الفلاحية في الوسط الريفي.</p> <p>إصدار مناشير تنظيمية تيسر الحصول على شهادات الكفاءة المهنية وحملها.</p> <p>تحليل الثغرات بين التشريعات والممارسة (الاستبعاد بحكم الواقع والمتطلبات الإدارية التمييزية، إلخ).</p> <p>تحديد الممارسات الفضلى الوطنية والدولية في مجال نفاذ النساء إلى الأرض والاستفادة من المساعدات العمومية.</p> <p>إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات الحالية لإزالة العقبات التنظيمية.</p>	<p>أ 2 : ملاءمة الأطر التنظيمية بما يسهل نفاذ النساء إلى الموارد بشكل أفضل.</p>
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: وزارة العدل – وزارة الداخلية – وزارة الصحة – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة التربية – وزارة التعليم العالي – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة الشؤون الدينية – وزارة الشؤون الثقافية – وزارة تكنولوجيا الاتصال – وزارة المالية – وزارة الشباب والرياضة – وزارة الاقتصاد والتخطيط – مجلس نواب الشعب – المرصد الوطني للشباب –</p>	<p>رفع الوعي الجماهيري : استخدام أدوات يسهل النفاذ إليها (الراديو والملصقات والمسرح) للتديد بالعنف وتغيير المواقف.</p> <p>المعلومات المستهدفة : إعداد مواد سمعية وبصرية ملائمة لإعلام النساء بحقوقهن وبالخدمات المتاحة.</p> <p>الاستلهام من النماذج الناجحة: نشر شهادات الناجيات لتشجيعهن على الحديث عن تجاربهن وكسر العزلة.</p> <p>الدعم الأسري: إحداث خلايا للإنصات والمساعدة القانونية داخل الهياكل المحلية لضمان مرافقة مباشرة.</p> <p>استخدام التقنيات البسيطة (الرسائل النصية القصيرة) لنشر الرسائل القانونية.</p>	<p>أ 3 : تكثيف مكافحة العنف والتمييز ضد المرأة في الوسط الريفي.</p>

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعيّنون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
	<p>المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة – مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف). المنظمات غير الحكومية - منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حقوق الإنسان للمرأة</p>		
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن الشركاء: وزارة العدل – وزارة الداخلية – وزارة الصحة – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة التربية – وزارة التعليم العالي – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة الشؤون الدينية – وزارة الشؤون الثقافية – وزارة المالية – وزارة الشباب والرياضة – وزارة الاقتصاد والتخطيط – مجلس نواب الشعب – المرصد الوطني للشباب – المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة – مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) – المنظمات غير الحكومية – منظمات المجتمع المدني المتخصصة في حقوق الإنسان وحقوق النساء</p>	<p>إرساء إطار مفاهيمي ومنهجي لرصد وتقييم السياسات العمومية لصالح المرأة في الوسط الريفي مع مراعاة السمات الخاصة بالوسط الريفي. تنظيم دورات تكوينية حول رصد وتقييم السياسات العمومية لفائدة الجهات الفاعلة المعنية إحداث لجنة رصد وطنية إعداد مصفوفة للتقييم والرصد.</p>	<p>أ 4 : إرساء منظومة مُننظمة للرصد والتقييم للسياسات العمومية لفائدة النساء في الوسط الريفي.</p>

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
المحور الاستراتيجي 6: الحوكمة وتنفيذ الإصلاحات			
الهدف الاستراتيجي 6: ضمان حوكمة ناجعة وشاملة لتنفيذ الإصلاحات من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة وضمان الشفافية وتحسين آليات الرصد والتقييم			
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء:</p> <p>وزارة العدل – وزارة الداخلية – وزارة الصحة – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة التربية – وزارة التعليم العالي – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة الشؤون الدينية – وزارة الشؤون الثقافية – وزارة تكنولوجيا الاتصال – وزارة المالية – وزارة الشباب والرياضة – وزارة الاقتصاد والتخطيط – مجلس نواب الشعب – المرصد الوطني للشباب – المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة – مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) المنظمات غير الحكومية - منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حقوق الإنسان للمرأة</p>	<p>- هيكل التنسيق المركزي : إرساء لجنة وزارية مشتركة أو منصة تُشرف عليها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، مع تعيين نقاط اتصال (مكلفين بالملف) في كل وزارة معنية. لجان جهوية تحت إشراف الولاية، وبمشاركة ممثلي الوزارات والمنظمات غير الحكومية.</p> <p>- إطار عمل تشغيلي محدد : إعداد إطار عمل واضح يُحدّد المسؤوليات والأهداف المشتركة وطرائق التعاون بين مختلف المتدخلين، وذلك استناداً إلى الخرائط المنجزة ضمن المحور الخامس.</p> <p>- ديناميكية مندمجة لمتابعة وتقييم التدخلات: تنظيم اجتماعات منتظمة لاستعراض وتطوير برامج متعددة الوظائف (الفلاحة والصحة والتعليم وغيرها) لتلبية الاحتياجات العامة للمرأة في الوسط الريفي.</p>	<p>أ 1 : التعاون بين الوزارات المعنية (الفلاحة والمرأة والتنمية والصحة والتعليم، والتكوين والتشغيل).</p>
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: وزارة المالية – وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري – وزارة</p>	<p>تحديد المؤسسات المالية الشريكة، واختيار الشركاء الماليين الذين يقدمون منتجات مالية ملائمة للاحتياجات الخاصة للنساء في الوسط الريفي (قروض صغرى، قروض فلاحية،</p>	<p>أ 2 : إقامة شراكات مع المؤسسات المالية للحصول على التمويل المناسب.</p>

خطة العمل الاستراتيجية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في في الوسط الريفي في أفق 2030

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
	الاقتصاد والتخطيط – وزارة التشغيل والتكوين المهني – وزارة السياحة – وزارة الشؤون الاجتماعية – وزارة الشباب والرياضة – وزارة الشؤون الثقافية – هيكل التمويل – الشركة التونسية للضمان (SOTUGAR)	قروض للمؤسسات الصغرى، وغيرها)، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الحكومية عبر تيسير الإجراءات المالية. -تعزيز المنظومة المالية بين المؤسسات المالية العمومية والمؤسسات المالية الخاصة، من حيث تيسير الإجراءات أو جعلها أكثر مرونة لفائدة النساء في الوسط الريفي. -تطوير منتجات مالية مُحددة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المرأة في الوسط الريفي -تطوير حملات إعلامية -إرساء آليات رصد لضمان استخدام الأموال بنجاعة وتحديد الحاجة إلى دعم إضافي للمستفيدين.	
المدى القصير والمتوسط	الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن الشركاء: وزارة التعليم العالي (حاضنات المؤسسات الناشئة) – هيكل التمويل – منظمات المجتمع المدني – المنظمات غير الحكومية	استهداف/زيادة وعي الشركات والمستثمرين المهتمين بإدراج المرأة في الوسط الريفي في سلسلة القيمة الخاصة بهم: • المؤسسات الفلاحية (خاصة في قطاعات الفلاحة المستدامة والصناعة الزراعية والمنتجات المحلية). • الصناعات التحويلية (المنسوجات والحرف اليدوية والمنتجات الغذائية المحلية وغيرها). -تشجيع إسناد مشاريع النساء والفتيات من قبل المؤسسات في إطار المسؤولية المجتمعية للشركات (RSE). -تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالفتيات والنساء في الوسط الريفي. -إرساء معايير اختيار لاختيار الشركاء من القطاع الخاص الملزمين بصورة نشطة بدعم المشاريع النسائية من خلال تقديم الموارد أو الاستثمار أو برامج التوجيه.	أ 3 : تشريك القطاع الخاص في دعم المشاريع التي تقودها المرأة في الوسط الريفي.

الجدول الزمني	الجهة المسؤولة / الشركاء المعنيون/المسؤولون	طرق التنفيذ	الإجراءات ذات الأولوية
		- إقامة الشراكات وآليات التعاون وتوقيع اتفاقات شراكة بين السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة لإضفاء الطابع الرسمي على الالتزام وتنفيذ المشاريع لدعم المرأة في الوسط الريفي.	
المدى القصير والمتوسط	<p>الجهة المسؤولة: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن</p> <p>الشركاء: وزارة الاقتصاد والتخطيط – وزارة المالية – وزارة التعليم العالي (حاضنات المؤسسات الناشئة) – هيكل التمويل – منظمات المجتمع المدني – المنظمات غير الحكومية</p>	<ul style="list-style-type: none"> • رسم الخرائط والتحليل: إجراء جرد للمشاريع القائمة وتحديد الممولين الدوليين المهتمين بالموضوع، مع اعتماد المقاربة الاجتماعية في المشاريع الدولية التي يُعدها مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية (CRESS). • المواءمة الاستراتيجية: تقييم أولويات هذه الجهات المانحة والاحتياجات الأساسية للنساء في الوسط الريفي (الاقتصاد، الصحة، التعليم) لضمان ملاءمة المشاريع عبر التفاوض الجيد حول مكوناتها، بما يراعي احتياجاتهن. • المناصرة والتمويل: تنظيم اجتماعات استراتيجية مع الجهات المانحة لعرض الاحتياجات وتأمين تمويل المشاريع. 	<p>أ 4 : الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص، والشركاء التقنيين والماليين الدوليين، ووكالات التنمية في دعم المشاريع النسائية في الوسط الريفي ومرافقتها.</p>